

المبطل الكبير

شرح وتخریج السنن الصغرى

للحافظ البيهقي

تأليف

الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي

الأستاذ بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

الجزء الأول

مكتبة الرشد
الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنتاج المؤلف العلمي والدعوي:-

١. أقضية رسول الله ﷺ، لابن الطلاع القرطبي - دراسة وتحقيق والاستدراك عليه. الطبعة الثانية. وتعاد الطبعة الثالثة مع مزيد من التحقيق والاستدراك، وقد ترجم إلى الأردية لحاجة القضاة والمحامين الإسلاميين في باكستان. وطبع بمدينة لاهور عام ١٩٨٧م.
٢. المدخل إلى السنن الكبرى للإمام البيهقي، دراسة وتحقيق - الطبعة الثانية، عام ١٤٢٠هـ - وقد ترجم الكتاب إلى الأردية، وطبع بمدينة لاهور.
٣. أمالي ابن مردويه - دراسة وتحقيق - الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ.
٤. فتح الغفور في وضع الأيدي على الصلور للعلامة الشيخ محمد حياة السندي المتوفى سنة (١١٦٣هـ) - دراسة وتحقيق - الطبعة الثالثة عام ١٤١٩هـ.
٥. دراسات في الجرح والتعديل - تأليف - الطبعة الرابعة عام ١٤١٩هـ.
٦. اليهودية والمسيحية - تأليف - الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.
٧. فصول في أديان الهند، الهندوسية والبوذية والجينية والسيخية - تأليف - الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ.
٨. التمسك بالسنة في العقائد والأحكام - تأليف - الطبعة الأولى - عام ١٤١٧هـ - وقد ترجم إلى الأردية.
٩. دعوة القرآن (باللغة الهندية)، طبع أكثر من خمس مرات. ولقد هدى الله به خلقاً كثيراً من غير المسلمين إلى الإسلام.

وترجم إلى بعض اللغات الهندية الأخرى.

١٠. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، -تأليف- الطبعة

الأولى والطبعة الثانية تحت الطبع.

١١. بحوث متنوعة في فقه السنة المنشورة في مجلة الجامعة الإسلامية،

وترجم أكثرها إلى اللغة التركية.

١٢. أبو هريرة في ضوء مروياته، دراسة تحليلية لمائة حديث من مروياته لبيان

المنهج الذي سار عليه المؤلف في الدفاع عن هذا الصحابي الجليل الذي

أتمه أهل الأهواء، ولقد لقي هذا المنهج قبولا عاما في الأوساط العلمية،

ونوه به كثير من أهل العلم في دراساتهم، وألقوا حوله مؤلفات وأعيد

طبعه ملخصاً عام ١٤١٨هـ. وهو جزء من رسالة الماجستير البالغ عدد

أحاديثها ألفاً وخمسمائة حديث من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.

١٣. معجم موسوعة القرآن الكريم باللغات الأجنبية، تحت الإعداد.

وهي تشتمل على مجالين:-

أحدهما: العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق والأسرة والمجتمع،

وثانيهما: الأعلام والأسماء: أعلام الأنبياء ودعوتهم، وأعلام الملوك

والأشخاص، وأعلام الأماكن والبلدان، وأسماء الحيوانات والنباتات

والفواكه، وهي تشتمل على خمسمائة من موضوعات مختلفة

وتكمل في ثلاثة آلاف صفحة تقريبا إن شاء الله تعالى بعدة لغات.

١٤. المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للحافظ البيهقي،

في تسعة أجزاء وهي بين أيديكم.

والحمد لله على ذلك،،،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فهذا شرح وتخريج لكتاب «السنن الصغرى» للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي رحمه الله تعالى، وقع اختياري عليه منذ خمس عشرة سنة لأسباب أهمها:

- ١- أحببت أن يأخذ هذا الكتاب مكانته الحقيقية بين كتب السنة.
- ٢- إن هذا الكتاب يعتبر خلاصة ما وصل إليه الإمام الحافظ البيهقي رحمه الله للاستدلال لمذهب إمام من أئمة المسلمين وهو الإمام الشافعي رحمه الله. إذ أن المؤلف رحمه الله بذل غاية ما في وسعه في جمع أدلة الشافعي من الكتاب والسنة الصحيحة والآثار.
- ٣- كون هذا الكتاب يشتمل على عدد من الأحاديث الصحيحة التي استدلت بها الإمام الشافعي، فأحببت أن أجعله مصدراً آخر لدراسة فقه السنة المقارن، لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتطرق إلى أدلة مخالفيه إلا بإشارات خفية لا ينتبه إلى مراده إلا من مارس دراسة كتبه.

ولقد فتح الله عليَّ فبينت في كثير من المواضع غرض المؤلف من ترجمة الباب، ثم أضفت إليه أقوال العلماء الآخرين وأدلتهم. وبذلت جهداً في دراسة هذه الأدلة، وبيان الراجح منها على ضوء القواعد الحديثية والفقهية بدون تطويل ممل، ولا اختصار مخل، وتركت أحياناً الترجيح لعدم وضوح الأدلة، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ويحشرني في زمرة المحدثين والفقهاء، فإنه نعم المولى ونعم النصير.

وأما المؤلف: فهو الإمام العلامة الأوحى، الحافظ الجليل، الأصولي الكبير، الصالح العابد الزاهد المطيع، شيخ الشافعية في زمانه: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى النيسابوري، ولد في شهر شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. وقد بارك الله في حياته، فكثرت إنتاجه العلمي الذي يربو على أربعين مؤلفاً في فنون شتى. وقد استفاد البيهقي رحمه الله بأكثر من مائة وثلاثين شيخاً. وترجمت لهؤلاء في مقدمة كتابه «المدخل إلى السنن الكبرى» وبينت فيها جهوده العلمية المتنوعة المباركة، وفصلت القول في ترجمته العطرة، فمن يرد الوقوف عليه فليرجع إليه، ولا أرى حاجة لإعادتها هنا.

الفرق بين السنن الكبرى والسنن الصغرى

١- انتهج المؤلف في «السنن الكبرى» منهج الإمام البخاري في صحيحه في إعادة حديث واحد في عدة أبواب، بينما اكتفى بإيراده في «السنن الصغرى» في باب واحد مناسب له، وكأنه أتبع في ذلك المؤلفين الآخرين كمسلم وأبي داود وغيرهما.

٢- إنه جمع في «السنن الكبرى» من أدلة الشافعي ما صحَّ منها وما لم يصحَّ، بينما اكتفى في «السنن الصغرى» بإيراد أصح ما وجد في الباب، ويشير إلى الأحاديث الضعيفة بصيغة التمريض بإشارات خفية، وبهذا فـ «السنن الصغرى» في الصحة والإتقان لا تقل عن سنن أبي داود وغيره.

ولقد كان له سلف في تأليف «السنن الكبرى» و«السنن الصغرى»، وهو الإمام النسائي، إلا أن «السنن الصغرى» للنسائي المعروفة بـ «المجتبى» اشتهرت بين الباحثين أكثر من «السنن الكبرى»، بعكس «السنن الصغرى» للبيهقي.

٣- بعد دراسة كتب البيهقي، أستطيع القول بكل تأكيد إن «السنن الصغرى» تمثل حقاً منهج البيهقي الذي صرح به في مقدمة «دلائل النبوة»، إذ يقول رحمه الله: (وعادتي في كتي المصنفة في الأصول والفروع الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح، ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة، مما يقع الاعتماد عليه، ولا يجد

من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار مغموزا فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار. ومن أمعن النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة وما يقبل من الأخبار وما يرد، عَلم أنهم لم يألوا جهداً في ذلك... الخ) (ص ٣٩ ، ٤٠).

فهذا المنهج الذي بينه المؤلف رحمه الله نرى أنه لم يطبقه في جميع مؤلفاته، فكتب البيهقي رحمه الله تعالى تشتمل على الأحاديث الصحيحة والضعيفة. والمؤلف رحمه الله قد بين الضعف أحياناً، ويسكت أحياناً أخرى وشأنه في هذا كشأن الآخرين من المؤلفين. وأما كتابه «السنن الصغرى» فمعظم أحاديثه صحيحة.

٤- إنه انتخب «السنن الصغرى» من أكثر مصنفاته، وأشار إلى بعضها في أثناء الكتاب إلا أن اعتماده على «السنن الكبرى» كان أكثر ولكن المؤلف رحمه الله تعالى لم يشر قط إلى أنه انتخب «السنن الصغرى» من «السنن الكبرى» أو من مؤلفاته الأخرى، بل جعله تأليفاً مستقلاً، كما ذكر في المقدمة. ولذا عند تخريج الأحاديث فإنني لم أعز إلى «السنن الكبرى» من حيث الانتخاب والاختصار، بل عزوت إليها من حيث الإخراج على سبيل الاستقلال.

٥- وقد أهمل المؤلف رحمه الله في «السنن الصغرى» ذكر المصادر التي هي بمثابة الاستخراج عليها، اعتماداً على صحتها، كما فعله أصحاب الكتب الستة وغيرهم، بينما ذكر المصادر في «السنن الكبرى» في أكثر الأحيان، وخاصة فيما ينقله من الصحيحين وأبي داود.

- ٦- وقد أورد المؤلف في «السنن الصغرى» جملة من الأحاديث بأسانيد جديدة لا توجد في «السنن الكبرى»، ولا في «معرفة السنن والآثار».
- ٧- يذكر المؤلف في «السنن الصغرى» أحيانا النكات الفقهية، وهي زيادة على ما في «السنن الكبرى».
- ٨- وضع المؤلف في «السنن الصغرى» ثلاثة أبواب في بداية الكتاب وهي:

أ- باب استعمال العبد الصدق والنية والإخلاص فيما يقول ويعمل لله عز وجل على موافقة السنة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾.

ب- باب تحسين العبد عبادة معبوده حتى كأنه يراه ويشاهده، فإنه سبحانه جل ثناؤه يراه، ويعلم سره وعلايته.

ج- باب استعانة العبد بمعبوده على حسن عبادته، علما منه بأنه لا يمكنه ذلك إلا بمعونته.

وهذه الأبواب الثلاثة غير موجودة في «السنن الكبرى».

- ٩- والمؤلف رحمه الله بين الغاية من تأليف كتابه «السنن الصغرى» في مقدمته قائلا: (أما بعد، فإن الله تبارك وتعالى سهل عليّ بتصنيف كتاب مختصر في بيان ما يجب على البالغ والعاقل اعتقاده، والاعتراف به في الأصول بذكر أطراف أدلته من كتاب الله تعالى، وسنة الرسول ﷺ، ومن إجماع السلف، ودلائل المنقول. ثم إنني استخرتُ الله تعالى في إردافه بتصنيف كتاب

يشتمل على بيان ما ينبغي أن يكون مذهبه، بعد ما صح اعتقاده في العبادات والمعاملات والمناكحات والحدود والسير والحكومات، ليكون بتوفيق الله عز وجل لكتابه وسنة نبيه متبعًا، وبالصالحين من عباده مقتديًا، والله جل ثناؤه فيما فرض عليه وندب إليه نصًا أو دلالة مطيعًا، وعمًا زجر عنه منزجرًا... إلخ).

ولهذه الأسباب وغيرها كنت قد استعنت بالله في تحقيق هذا الكتاب، وتخريج أحاديثه، وشرحه على منهج المحدثين، وبيان ما يستفاد من الحديث بدون الخوض في التفريعات الفقهية. لأن هذا المنهج الذي تميز به المحدثون قد قلّت العناية به منذ أمد بعيد.

وصف النسخة الخطية «اللسن الصغرى»

توجد لهذا الكتاب القيم نسخة وحيدة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم (٢٦٩) وصورة منها في مكتبة شيخنا الجليل حماد الأنصاري رحمه الله تعالى، شيخ الحديث بالجامعة الإسلامية، فبادرت إلى أخذ صورة منها، وقد شجعتني فضيلته لأقوم بتحقيق هذا الكتاب، وتخريج أحاديثه، وبيان فقهه، فله الشكر والفضل.

والمخطوط يقع في ٣٩٢ ورقة، ويرجع تاريخ نسخه إلى القرن السادس تقريبًا، وهو بخط مغربي جميل على نمط واحد، إلا أنه يصعب قراءته على أهل الشرق، وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا تقريبًا، وهو يشتمل على ثمانية عشر جزءًا كما جاء ذكره في آخر صفحة من المخطوطة. والكتاب خال عن السماع، وذكر في بعض الأماكن العرض. وفي أكثر الكتاب تصحيحات على الهامش، ولم أهد إلى اسم الناسخ.

وهذه هي أسماء الكتب التي اشتملت عليها المخطوطة:

٤ - ١	المقدمة
٢٢ - ٤	١- جماع أبواب الطهارة
٨٧ - ٢٢	٢- كتاب الصلاة
٩٧ - ٨٧	٣- كتاب الجنائز
١٠٩ - ٩٧	٤- كتاب الزكاة
١٢١ - ١٠٩	٥- جماع أبواب الصيام
١٥٣ - ١٢١	٦- كتاب المناسك
١٨٧ - ١٥٣	٧- كتاب البيوع
١٩٧ - ١٨٧	٨- باب الفرائض
٢١٣ - ١٩٧	٩- كتاب النكاح
٢٢٢ - ٢١٣	١٠- جماع أبواب الصداق
٢٣٠ - ٢٢٢	١١- كتاب الخلع والطلاق
٢٣٤ - ٢٣٠	١٢- كتاب الإيلاء
٢٤٥ - ٢٣٤	١٣- كتاب العدد
٢٥٠ - ٢٤٥	١٤- كتاب النفقات
٢٥٧ - ٢٥٠	١٥- كتاب الجراح

٢٧٠ - ٢٥٧	١٦- كتاب الديات
٢٧٢ - ٢٧٠	١٧- كتاب قتال أهل البغي
٢٧٤ - ٢٧٢	١٨- كتاب المرتد
٢٨٧ - ٢٧٤	١٩- كتاب الحدود
٢٩٨ - ٢٨٧	٢٠- كتاب الأشربة
٣٢٣ - ٢٩٨	٢١- كتاب السير
٣٣٥ - ٣٢٣	٢٢- كتاب الجزية
٣٤٩ - ٣٣٥	٢٣- كتاب الصيد
٣٥٨ - ٣٤٩	٢٤- كتاب الأيمان والندور
٣٦٤ - ٣٥٨	٢٥- كتاب أدب القاضي
٣٧٧ - ٣٦٤	٢٦- كتاب الشهادات
٣٨١ - ٣٧٧	٢٧- كتاب الدعوى
٣٨٧ - ٣٨١	٢٨- كتاب العتق
٣٩٢ - ٣٨٧	٢٩- كتاب المكاتب

وبعد المقارنة بأسماء كتب «السنن الكبرى» تبين أن المؤلف أكثر من تسمية الكتب في «السنن الكبرى» تحت كتاب واحد بينما اكتفى في «السنن الصغرى» بتبويبه.

● - عملي في الكتاب:

- ١- قمت بنسخ المخطوطة، ومراجعة نصوص الكتاب من كتب المؤلف الأخرى، «كالسنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار»، و«الدعوات الكبير»، و«الجامع لشعب الإيمان»، وغيرها.
- ٢- رقت الأحاديث والآثار.
- ٣- خرجت الأحاديث والآثار على ضوء قواعد علوم التخريج، فإذا قلت: صحيح، فأقصد به الإسناد الذي ساقه المؤلف من المؤلفين الآخرين، كالبخاري، ومسلم، وأبي داود، وغيرهم، بدون النظر إلى الإسناد الذي من عنده إلى هؤلاء^(١).

(١) وقد يعترض عليّ في قولي: صحيح، والحديث في صحيح البخاري أو مسلم.

فالجواب: إن هذا الأمر لا يخلو عن حالات؛ منها:

أ- أن يقال: أخرجه البخاري، وهو صحيح. فهذا مخالف لمنهج المحدثين. لأن الحديث إذا كان في صحيح البخاري أو صحيح مسلم فلا يحتاج إلى تصحيح، إذ كل ما في الصحيحين فهو صحيح.

ب- وأن يذكر الحديث بدون عزو إلى أحدهما، فيجوز للباحث أن يسبق الحكم عليه فيقول مثلاً: (صحيح) ثم يقول: أخرجه البخاري أو مسلم أو كلاهما، فإن قوله: (صحيح) حكم على الحديث، ودليله إخراج البخاري أو مسلم له كما هو ظاهر من صنيع علماء الحديث مثل البغوي في «شرح

٤- ترجمت الضعفاء والمتكلم فيهم من الرواة، وبينت مراتبهم في الجرح والتعديل.

٥- لم أترجم للثقات مكثفياً بترجمة كثير منهم في مقدمة كتابه «المدخل الكبير إلى السنن الكبرى» فقد ترجمتُ فيه أكثر من ثمانمائة شخص، علاوة على ترجمة شيوخ البيهقي، فمن يرد

السنة» والنووي في «شرح المذهب»، والحافظ ابن حجر في مؤلفاته وكذا من جاء بعدهم.

ج- وأن يذكر الإسناد مستخرجاً على الصحيح، فيجوز للباحث أن يحكم عليه بما يدل عليه اجتهاده، فإن استخراج الحديث على الصحيح لا يستلزم الصحة كما هو معلوم لدى طلبة الحديث، ثم إن المستخرج قد يسوق لفظ الحديث، وفيه زيادة على ما في الصحيح.

وصنيع البيهقي رحمه الله تعالى في كتابيه «السنن الكبرى» و«السنن الصغرى» يدخل في هذا القسم، وقد انتقد عليه بعض أهل العلم في قوله: أخرج البخاري أو مسلم، لوجود الاختلاف في ألفاظ الحديث عنده عما في الصحيح. فأجيب بأنه يقصد به أصل الحديث، وأما اختلاف لفظ الحديث فيعود إلى استخراجهِ على الصحيح.

فالمحذور في التخريج أن تقول (صحيح) وهو في الصحيحين أو في أحدهما في الحالة الأولى فقط.

ترجمة هؤلاء فليرجع إليه.

- ٦- بينت ما يستفاد من الحديث من الفقه على طريق المحدثين.
- ٧- قمت بدراسة أدلة الفقهاء في كثير من المواضع، وبينتُ الراجح منها إن ظهر لي ذلك وإلا فاكتفيت بإيرادها.
- ٨- نبهت في كثير من المواضع بأن تبويب المؤلف رحمه الله على مذهب الإمام الشافعي، ولذا لزم عليّ ذكرُ مذاهب الأئمة الآخرين، ليكون الكتاب فقه سنةٍ مقارنا.
- ٩- إذا حاول المؤلف رحمه الله تعالى تأويل الأحاديث الصحيحة، وإخضاعها لمذهب الشافعي رحمه الله بينت وجه الصواب فيه بما ظهر لي بالأدلة.
- ١٠- نقلت في مواضع كثيرة تعقبات ابن التركماني الحنفي (ت ٧٤٥هـ) من كتابه «الجواهر النقي في الرد على البيهقي» فإن كان تعصب لمذهبه وخالف النصوص الصريحة بينتُ وجه الصواب، وإلا فسكت.
- لقد استغرق إعداد هذا العمل مدة خمس عشرة سنة، وقد شغلت خلالها بأعمال علمية أخرى بين تحقيق وتأليف. وقد يكون عدم التسلسل في العمل سببا في وقوع بعض الخلل إلا أنني لم أخرج من الإطار العام.
- وبهذا أكون قد خدمت هذا الكتاب القيم، ليخرج للعالم

الإسلامي ليستفيد منه طلبه العلم عامة، وطلبة الحديث خاصة،
ويكون عوناً على اتباع سنة النبي ﷺ وصحبه الكرام، ومن سلك
مسلكهم من المحدثين والفقهاء والعلماء العظام.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الحساب، والحمد لله رب العالمين.

انتهيت من تصحيح الكتاب وتنسيقه مساء يوم الجمعة الموافق

١٦/١/١٤٢١هـ بالمدينة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية.

المؤلف

عفا الله عنه

15. 22. 1904
ALBANY
No. 2269

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على

كاتبه الشريف من الصغیر
للإمام العارف أبيه في رعد الله



مسبوق
٢٦٨

١٥٠٠

٢٠

